

Distr.: General
30 August 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إلى موافاته، كل ٦٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدّم التقرير معلومات محدّثة وتحليلاً بشأن النزاع، وعرضا عاما للوضع السياسي وبيئة العمليات في دارفور، والتحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، بما في ذلك انتهاكات مركز القوات، في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويعرض التقرير أيضا الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة صوب تحقيق النقاط المرجعية، ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، بما في ذلك استراتيجية التمويل لنقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا - تحليل النزاع

٢ - وقعت اشتباكات متفرقة بين حكومة السودان والحركات المتمردة في دارفور التي شنت غارات في أواخر أيار/مايو في شمال دارفور، في حين تواصل تشبّت المعارضة المسلحة، حيث شكلت فصائلها المنشقة تحالفات مناصرة للحكومة أو معارضة لها. واستمر القتال القبلي أيضا في جميع أنحاء دارفور، مع زيادة طفيفة في عدد القتلى مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦، وذلك أساسا بسبب المنازعات على الأراضي والثروة الحيوانية. كما بيّن العنف ضد المدنيين، الذي تركبه خصوصا ميليشيات مسلحة، أبعادا متعلقة بالموارد، حيث وقعت غالبية الحالات في أراضٍ زراعية، أو كجزء من الجهود الرامية إلى ردع النازحين من العودة إلى قراهم الأصلية. ووجد المدنيون أنفسهم أيضا محاصرين في مواجهات بين الميليشيات المسلحة وأفراد الأمن الحكوميين، بما في ذلك هجمات ضد الشرطة وقوات الدعم السريع. وقد تفاقمَت الحالة الإنسانية بسبب الفيضانات وتفشي الإسهال المائي الحاد في بعض أنحاء دارفور. وفي الوقت نفسه، امتدت التغييرات السياسية التي جرت عقب تشكيل حكومة الوفاق الوطني لتشمل المستوى المحلي، وإن ظل الحزب الحاكم محافظا على سيطرته الشاملة على الهياكل القائمة. ولا يزال ما يُحرز



من تقدم فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور متواضعا، وقد تفاقم الوضع بسبب رفض الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة الالتزام باستئناف المحادثات^(١).

القتال بين حكومة السودان والجماعات المسلحة وتأثيره على الأمن

٣ - في أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين الحكومة وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، وهو فصيل منشق عن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، في شمال وشرق دارفور، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ أيار/مايو، تلقت العملية المختلطة تصريحا أمنيا يتيح لها الوصول إلى منطقة عين سيرو، على بُعد ٣٠ كيلومترا شمال غرب كتم في شمال دارفور، في ٨ حزيران/يونيه. وتلقت الدورية تقارير عن ضحايا مدنيين ونهب في المنطقة. وقد اشتبكت القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي في ٩ حزيران/يونيه في أورو، على بُعد ٣٩ كيلومترا شمال غرب أم بارو في شمال دارفور. وقيل إن أحد عشر فردا من جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي قد قتلوا، في حين أصيب ثلاثة من أفراد قوات الأمن السودانية بجروح طفيفة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، سلم ١٣ فردا من جيش تحرير السودان/جناح ميناوي أنفسهم للقوات المسلحة السودانية في عين سيرو.

٤ - وفي وسط دارفور، وقعت مواجهة، في ١٠ حزيران/يونيه، بين القوات المسلحة السودانية وعناصر من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قرية طور، على بُعد ١٥ كيلومترا جنوب نيريتي، وقد انطلقت شرارتها بسبب سرقة مزعومة من جانب تلك العناصر لماشية تخص عشيرة النوايبة من الرزيقات الشمالية. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قامت مجموعة مسلحة من النوايبة بمهاجمة نازحين، فقتلوا اثنين منهم، في قرية ويسا قرب مخيم طور شرق للنازحين. وفي ١٨ حزيران/يونيه، اشتبكت ميليشيا من النوايبة مع مجموعة من عناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بالقرب من مخيم طور شرق، مما أدى إلى إصابة أحد النوايبة، وأعقب ذلك تدخل أفراد من القوات المسلحة والشرطة السودانييتين.

٥ - وفي سرتوني، شمال دارفور، لا تزال الحالة غير مستقرة، حيث انطوى الأمر على انشقاق عناصر سابقة من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، تسمى الآن جيش تحرير السودان/جناح الدفاع الشعبي، عقب انضمامها إلى الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ووقوع احتكاكات بين النازحين والعرب الرحل في المنطقة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، جاءت مجموعة من جنود القوات المسلحة السودانية و قبيلة الرزيقات الشمالية من نقطة مياه كوبي، على بُعد ٥ كيلومترات شمال غرب سرتوني، إلى موقع تجمع للنازحين، وقيل إنهم كان يبحثون عن ماشية مسروقة. وازدادت التوترات عندما وصلت أيضا مجموعة من جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي إلى المكان في مركبات مسلحة. ورغم أن الجنود السودانيين وأفراد الرزيقات قد عادوا إلى كوبي، بعد أن حالت قوات العملية المختلطة دون دخولهم إلى موقع التجمع، هدد العرب الرحل في ١٨ حزيران/يونيه بقطع أي حوار مع النازحين واللجوء إلى العنف إذا لم تحل مسألة الماشية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قامت العملية المختلطة بمنع محاولة أخرى من جانب أفراد من القوات المسلحة السودانية والعرب الرحل للدخول إلى موقع التجمع في سرتوني بحثا عن أحد زعماء جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي. وفي ٦ تموز/يوليه، نصبت ميليشيا من العرب كمينا لمجموعة من جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي في قرية ديلي، على بُعد ١٠ كيلومترات غرب سرتوني، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين. ولاحظت دوريتان سيرتهما العملية المختلطة

(١) للاطلاع على تقييم لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، انظر S/2017/747.

إلى نقطة توزيع المياه في كوبي في يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه أن السكان المحليين، ومعظمهم من العرب، قد فروا من المنطقة، ربما خوفا من الأعمال الانتقامية.

النزاعات القبلية

٦ - استمر العنف القبلي في دارفور بسبب المنازعات على الأراضي والثروة الحيوانية، حيث أسفرت ١٠ حالات عن ٧٤ قتيلا، مقارنة بـ ١١ اشتباكا أسفرت عن ٩٦ قتيلا خلال الفترة السابقة. وفي صميم هذه النزاعات ثمة مسائل لم تحل بشأن استخدام الأراضي لأغراض الزراعة أو الرعي وهجرة الماشية. ولا تزال جهود المصالحة التي تتخذها الحكومات المحلية تمثل تدابير مؤقتة، كما يتضح من الانتهاكات المتكررة لاتفاقات السلام بين القبائل. وأطلقت الحكومة أيضا حملات لنزع السلاح من أجل احتواء العنف، إلا أن الأسباب الأساسية المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إليها ظلت دون معالجة.

٧ - وفي جنوب دارفور، ورغم الاتفاق الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٦ بين زعماء سبع قبائل رئيسية في شطاية، على بُعد ٩٤ كيلومترا شمال غرب كاس، هاجم المسيحية الفور العائدين إلى المنطقة في ٢٦ حزيران/يونيه، وحرقوا ممتلكاتهم، حتى يضطروا للذهاب إلى مخيم مجاور للنازحين. ونشرت الحكومة قوات أمنية وقبضت على اثنين من الجناة. وفي ٨ حزيران/يونيه، اندلع قتال بين قبيلتي الرزيقات والقمر في قرية سيسبان، على بُعد ٥٠ كيلومترا جنوب شرق كتيلة، وقتل واحد من القمر واثنان من الرزيقات. وانتقاما لذلك هاجم الرزيقات، في ٩ حزيران/يونيه، مسجدا في سيسبان، حيث قتل اثنان من الرزيقات وواحد من القمر وواحد من الفلانة. ونشرت السلطات المحلية قوات، ووقع الرزيقات والقمر اتفاقا لوقف الأعمال العدائية في ١٥ حزيران/يونيه. وفي ٢٠ تموز/يوليه، هاجم مسلحون من الفلانة يرتدون زيا عسكريا ٢٠ شخصا من السلامات وقتلوا خمسة منهم، في وادي هشابة، على بُعد ١٦ كيلومترا جنوب غرب قريضة، عندما كان السلامات يسرون بمواشيهم في اتجاه نيالا. وفي منطقة دويس، على بُعد ١٤ كيلومترا شمال شرق كاس، اشتبكت عناصر مسلحة من عرب الحتية مع مجموعة من التنجر بشأن ملكية أراض زراعية في ٣٠ تموز/يوليه، وأفادت تقارير بمقتل خمسة من التنجر.

٨ - وفي وسط دارفور، ورغم توقيع اتفاق السلام بين السلامات والمسيحية في ٢٩ أيار/مايو، هاجم السلامات المسيحية في منطقة سوري، على بُعد ٤٠ كيلومترا شمال شرق أم دخن، في ١٢ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل واحد من المسيحية.

٩ - وفي شرق دارفور، نشب النزاع مجددا، في ٢٦ حزيران/يونيه، بين المعاليا والحمر، رغم اتفاق المصالحة الموقع في عام ٢٠١٤، عندما اشتبك المعاليا مع عشيرة الجخيسات من الحمر في قرية كركدي، على بُعد ١٨ كيلومترا غرب الشريف، بسبب سرقة ماشية. وقد قتل ستة من الحمر وثلاثة من المعاليا، وصحبت العملية المختلطة السلطات المحلية في زيارة إلى المنطقة. ولكن وقعت، في ٢٨ حزيران/يونيه، مواجهة أخرى في قرية أم توتانا، على بُعد ٦٥ كيلومترا شمال شرق عديلة، قتل فيها واحد من المسيحية من سكان المنطقة. وفي ٢١ تموز/يوليه، وقعت سلسلة من الاشتباكات بين المعاليا والرزيقات في عشيرة، على بُعد ٧ كيلومترات شمال كيلي كيلي والمجلد، و ٦٠ كيلومترا شمال الضعين، مما أسفر عن مقتل ١٤ من الرزيقات. واستمر القتال في يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه في قرية السحاب، على بُعد ٣٧ كيلومترا شمال غرب قرية أبو كارينكا، وفي قرية حسب علا، على بُعد ١٧ كيلومترا شمال شرق

الضعين، مما أسفر عن مقتل اثنين من المعاليا و ٢٥ من الرزيقات. ونشرت حكومة الولاية قوات أمنية في ٢٤ و ٢٨ تموز/يوليه، ووصلت القوات المسلحة السودانية إلى الضعين بغية نزع السلاح ومصادرته من الرزيقات والمعاليا، وألقت القبض على زعماء تقليديين ومدنيين من كلتا القبيلتين في ٢٩ تموز/يوليه. وفي ١ آب/أغسطس، بدأت قوات الدعم السريع أيضا في نزع سلاح المدنيين في أبو كارينكا وعديلة، وألقت القبض على زعماء من المعاليا وبعض المدنيين في ٤ آب/أغسطس. وقد أسفرت هذه التدابير عن استيلاء في أوساط القبيلتين.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١٠ - على الرغم من الانخفاض الذي طرأ على عدد الاشتباكات المسلحة، لا تزال الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في دارفور غير مستقرة. ووثقت العملية المختلطة ٩٤ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ٢٠٤ ضحايا، منهم ٢٢ طفلا، مقارنة بـ ٨٢ حالة شملت ١٢٤ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانتُهك الحق في الحياة في ١٧ حالة شملت ٨١ ضحية، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية في ٣٧ حالة شملت ٨٢ ضحية. وكانت هناك ٢٧ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، شملت ٣٧ ضحية، من بينهم ٩ أطفال، وثلاث حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني شملت ست ضحايا. وسجلت سبع حالات اختطاف شملت ٢٧ ضحية. وإجمالا، فقد تأكدت العملية المختلطة من وقوع ٦٣ من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ١٢٨ ضحية، ولم يتسّر التحقق من ٣١ حالة أخرى، شملت ٧٦ ضحية، بسبب عوامل مختلفة، منها القيود المفروضة على سبل الوصول. ومن بين ٩٤ حالة أبلغ عنها، أُفيد بأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المساندة لها مسؤولة عن ١٠ حالات تضرر منها ٢٢ ضحية. أما الحالات المتبقية، وعددها ٨٤ حالة شملت ١٨٢ ضحية، فيُزعم أن المسؤولين عنها مسلحون مجهولو الهوية، كثيرا ما يصف الضحايا بعضهم بأنهم عرب.

١١ - وفي حين اتخذت الحكومة خطوات من أجل تعزيز المؤسسات القضائية ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال نشر القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة في دارفور، لا يزال ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يبلغون عن محدودية فرص الوصول إلى العدالة. ولا يزال عدد التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان منخفضا وكذلك معدلات نجاح الشرطة في إلقاء القبض على الجناة. ولم تُباشر التحقيقات إلا في ١٤ حالة من ٩٤ حالة موثقة، مما أسفر عن ١٠ اعتقالات.

١٢ - وواصلت العملية المختلطة مراقبة أعمال خطف المزارعين والهجمات عليهم من قبل أفراد مسلحين، كثيرا ما يوصفون بأنهم عرب. وفي ١ تموز/يوليه، قتل رجلان مسلحان، وصفا بأنهما من العرب، مزارعا في ضواحي طويلة، في شمال دارفور. في ٩ حزيران/يونيه، قُتل نازح في مزرعته بإطلاق النار عليه من جانب أفراد ميليشيا خارج ميرشنق، بجنوب دارفور. وفي ١٨ حزيران/يونيه، اختطف ١٦ مدنيا في قرية دوبو العمدة في شرق جبل مرة بجنوب دارفور، ولم يُفرج عنهم. وفي حادثة أخرى، وقعت في ٢٠ حزيران/يونيه، أطلق أفراد مسلحون النار على مدني وأصيب بجروح خطيرة في بيضا، بغرب دارفور. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أطلق ضابط شرطة النار وأصاب مدنيا في هبيلا، بغرب دارفور.

١٣ - وسجلت العملية المختلطة أيضاً ٣٨ حادثة مُنع فيها الوصول إلى مزارع وتم فيها احتلال أراض بشكل تعسفي، وقد ادعى في معظمها رعاة رحل ملكية الأراضي بسبب غياب النازحين الطويل الأمد. ومن المرجح أن تزداد التوترات بين المزارعين والرعاة الرحل مع بداية الموسم الزراعي.

١٤ - وما زالت مخمة النازحين، لا سيما النساء والأطفال، حرجة بسبب انعدام الأمن. وكان النازحون ضحايا لما عدده ١٠١ من الجرائم، التي خلّفت ١٣ قتيلاً. وقد تأثر مدنيون آخرون بوقوع ٢١٧ جريمة، مما أسفر عن ٤٨ وفاة، بما في ذلك حالات قتل عمد (٣٧)، وسطو مسلح (٢٩)، وشروع في السرقة (٦)، واعتداء/تحرش (٧٠)، وسطو على منازل (٥)، ونهب (٢)، واختطاف (١٤)، وحرق (٢)، وإطلاق نار (٣٣)، وهجوم/كمين (٦)، وتهديد بالعنف (٤)، وسرقة ماشية (٨)، وجرائم أخرى (١). وقد ظل مستوى الإجمام وعدد الوفيات المرتبطة به دون تغيير تقريباً، مقارنة بفترة الستين يوماً السابقة، عندما أسفرت ٩٧ جريمة ضد النازحين عن مقتل ١٩ منهم وأسفرت ٢٠٥ جرائم عن مقتل ٤٤ مدنياً آخرين. وما زال إطلاق النار العشوائي ليلاً حول مخيمات النازحين مصدر قلق كبير. فعلى سبيل المثال، في ٢٦ حزيران/يونيه، دخل أفراد مسلحون من قوات الدعم السريع إلى مخيم أردمتا للنازحين في الجنيينة، بغرب دارفور، وأطلقوا النار عشوائياً، عندما طلب منهم سكان المخيم المغادرة. وألقوا القبض على أربعة نازحين، أطلق سراحهم لاحقاً إثر تدخل السلطات المحلية. وأُبلغ عن حوادث إطلاق نار مماثلة في مخيمي كرنندق ودورتي في غرب دارفور ومخيمي خمسة دقائق وحصاحيصا في وسط دارفور.

١٥ - وفي وسط دارفور، في ٢٨ حزيران/يونيه، أطلق شخصان يشتبه في أنهما من جنود القوات المسلحة السودانية النار على أحد الفور النازحين داخل مخيم الشمال، على بُعد ٥ كيلومترات شمال شرق نيريتي. وفي اليوم نفسه، تصاعدت محاولة سطو قامت بها مليشيا مسلحة ضد أحد الفور في كيرا، على بُعد ٣٨ كيلومتراً شمال شرق نيريتي، إلى صدام أسفر عن وفاة خمسة من أفراد الميليشيا وثلاثة من السكان المحليين. وخوفاً من الانتقام، أشار معتمد المحلية على السكان بإخلاء المنطقة إلى قولو، في أثناء تيسير إبرام مصالحة بين الطرفين.

١٦ - وفي جنوب دارفور، في ٢٢ تموز/يوليه، هاجم عرب رُحل مجموعة من النازحين الفور من مخيم كلمة كانوا يمارسون الزراعة في حجر تونو، على بُعد ٦٨ كيلومتراً جنوب شرق نيالا، مما أسفر عن مقتل ستة منهم. ودفعت الحادثة عدداً غير موثّق من النازحين إلى مغادرة المنطقة والعودة إلى مخيم كلمة. ونشرت الشرطة السودانية تعزيزات في المنطقة، وألقت القبض على اثنين من المشتبه فيهم، ولكن في يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه، أطلق عرب مسلحون الرصاص وأصابوا فتاة واغتصبوا امرأتين، على التوالي، وجميعهن كن من العائدين من قرية حجر تونو إلى مخيم كلمة، بسبب تدهور الوضع الأمني في منطقة العودة.

الجريمة واللصوصية

١٧ - أدت المواجهات بين الميليشيات المسلحة وأفراد الأمن الحكوميين أيضاً إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ففي غرب دارفور، في ٢٩ تموز/يوليه، هاجمت مجموعة من الرعاة العرب مركزاً للشرطة في قرية تريبيا التي تبعد ٢٠ كيلومتراً تقريباً جنوب غرب مستيري، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثة آخرين، من بينهم مدني، انتقاماً من الشرطة السودانية التي طردت الماشية من منطقة زراعية في تريبيا. وتُشِرت قوات الأمن الحكومية في تلك المنطقة لاحتواء الوضع.

١٨ - وكثفت الحكومة حملة نزع السلاح التي تشنها. ففي ٦ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الوطنية العليا لجمع الأسلحة والمركبات غير المسجلة بياناً يتضمن تعليمات لحاملي الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو المركبات غير المسجلة بأن يسلموها إلى المؤسسات الأمنية الحكومية على الفور. وفي اليوم التالي، بدأ نائب رئيس الجمهورية، حسبو محمد عبد الرحمن، جولة في دارفور لتعزيز حملة نزع السلاح. وفي ١٣ آب/أغسطس، أفادت وسائل الإعلام بأن موسى هلال وغيره من قادة قوات حرس الحدود رفضوا خطة الحكومة لنزع السلاح رفضاً قاطعاً. كذلك شجبوا اعتقال قوات الدعم السريع زعماء من قبيلتي الرزيقات والمعاليا بعد اشتباكات دارت مع القبيلتين في شرق دارفور، ورفضوا أي عملية دمج مع تلك القوات.

ثالثاً - الحالة السياسية

عملية السلام في دارفور

١٩ - في حين أن حركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي اشتبكت مع الحكومة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في حزيران/يونيه، فقد بقيت حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد غير منخرطة في عملية السلام، ودخلت الجماعات التي انفصلت عنها وفصائل أخرى في مفاوضات متقطعة مع الحكومة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أبلغت الحكومة عن انضمام فصائل من فصائل حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بقيادة العميد هارون كلمانق كوي إلى عملية السلام، وقد يشر حاكم وسط دارفور هذه المشاركة. وفي ٢ تموز/يوليه، أعلن فصائل من حركة العدل والمساواة السودانية بقيادة أبو بكر حامد نور وسليمان جاموس أن الجماعة قدمت إلى الحكومة قائمة تتضمن ١٥ طلباً ستشارك في محادثات بشأنها. وفي ٢٤ تموز/يوليه، قامت جماعة مؤلفة من مقاتلين يدعون أنهم أعضاء في حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان/ميني ميناوي وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بقيادة آدم علي أحمد، بتوقيع اتفاق سلام مع ولاية غرب دارفور. وتفيد التقارير بأن الجماعة التي تشكلت في الضعين، في شرق دارفور، سافرت إلى غرب دارفور في سبع مركبات تحمل عدداً غير محدد من الأسلحة.

٢٠ - وفي ١٦ تموز/يوليه، عُزل رئيس حركة جيش تحرير السودان/القيادة العامة، أبو جمال، الذي كان قد وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اتفاق سلام مع الحكومة في كورون، وسط دارفور، بقرار من قادة الجماعة الآخرين؛ ولا تزال تبعات هذا القرار على الفصيل وتمثيله في الحكومة غير واضحة. وفي ٦ تموز/يوليه، أصدرت حركة تحرير السودان للعدالة وحركة تحرير السودان - جناح الوحدة وفصيل تابع لحركة العدل والمساواة بقيادة عبدالله بشر جالي، وهي جماعات مجهولة نسبياً ولها حضور محدود في دارفور، بياناً أعلنت فيه عن تشكيل تحالف يدعى تجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر أبو بكر حجر. ودعا الائتلاف الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك حركة جيش تحرير السودان/ميني ميناوي وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة، إلى الانضمام إلى التجمع.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢١ - أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بعمل المفوضيات المتبقية والصندوق المنشأ بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أي مفوضية أراضي دارفور ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين ومفوضية الحقيقة

والعدالة والمصالحة ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور وصندوق الإنعاش والتنمية في دارفور. وبقي وجود هذه المؤسسات في دارفور وقدرتها يواجهان تحديات بسبب الافتقار إلى الدعم السياسي والتمويل والموظفين. وقوضت صعوبات التمويل أيضاً عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور ويقدر المبلغ غير المسدد لإتمام العملية بـ ١,٤ مليون دولار.

الحوار الوطني

٢٢ - وفقاً لعملية الحوار الوطني ونتائجه، أصدر الرئيس عمر حسن البشير في ٢ تموز/يوليه مرسوماً لتمديد وقف الحكومة لإطلاق النار من جانب واحد حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي ٣ تموز/يوليه، رفع رئيس الوزراء والنائب الأول للرئيس بكري حسن صالح مناصب وزراء الاستثمار (من حزب الأمة الوطني) والإعلام (من الحزب الاتحادي الديمقراطي) والتعليم العالي والبحث العلمي (من حزب المؤتمر الوطني) ليصبحوا أيضاً نواباً لرئيس الوزراء.

٢٣ - وفي دارفور، أعلن الولاية عن تشكيل وزارات جديدة في الفترة بين ٩ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه. وفي حين أن ما يقرب من نصف شاغلي هذه المناصب هم من أعضاء حزب المؤتمر الوطني (أربعة من أصل ثمانية وزراء في شرق وغرب وشمال دارفور، وأربعة من أصل عشرة في جنوب دارفور)، حصلت الأحزاب السياسية الأخرى على مناصب وزارية كما يلي: أربعة مناصب لحزب التحرير والعدالة القومي، وثلاثة لحزب التحرير والعدالة، ومنصبان لحركة العدل والمساواة/جناح ديجو، ومنصب واحد لكل من حزب الأمة الموحد وحزب الأمة الفيدرالي والحزبين يعتبران حليفين وثيقي الصلة بحزب المؤتمر الوطني، وهما الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي. وإضافة إلى ذلك، حصل كل من فصيلين منشقين عن حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد (حركة جيش تحرير السودان/القيادة العامة وحركة جيش تحرير السودان/القيادة التاريخية) وفصيلين منشقين عن حركة العدل والمساواة (حركة العدل والمساواة السودانية وحركة العدل والمساواة - جبل مون) والحركة القومية للحقوق الديمقراطية وحركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية على منصب وزاري واحد، وقد عيّنت ثلاثة وزراء جدد آخرين لم تتضح انتماءاتهم السياسية. ولم تعيّن سوى امرأتين ضمن الوزراء الجدد. وعين أيضاً معتمدون لمجليات في شرق وغرب وجنوب دارفور، وينتمي جميع المعتمدين التسعة، ومن بينهم امرأتان، لحزب المؤتمر الوطني. وفي وسط دارفور، اختير سبعة معتمدين من أصل تسعة من حزب المؤتمر الوطني، ولا يُعرف الانتماء السياسي للمعتمدين المتبقين.

٢٤ - وفي ١١ تموز/يوليه، أرجأت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها المتعلق برفع الجزاءات المفروضة على السودان لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر، لكنها أبقت على الحظر الذي فرضته على التعامل مع الأفراد المرتبطين بالنزاع في دارفور. وأعلنت حكومة السودان تعليق المفاوضات.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٥ - وردت تقارير عن نزوح مدنيين في منطقة عين سيرو، بمحلية كتم، في شمال دارفور، عقب الاشتباكات التي وقعت بين القوات الحكومية وعناصر حركة جيش تحرير السودان/جناح مبني ميناوي في أيار/مايو. ولم يجر التحقّق من هذه التقارير بعد، لأن الحكومة أصرت على أن الوضع في المنطقة

مستقر وليس ثمة حاجة إلى مساعدة. وفي أم دخن في وسط دارفور، يقدر أن ٤٠٠٠ شخص قد نزحوا في الآونة الأخيرة بسبب الاقتتال القبلي في أيار/مايو ولا تزال الاستجابة الإنسانية جارية.

٢٦ - وأدت الفيضانات المفاجئة وتفشي الأمراض إلى تفاقم الحالة الإنسانية في دارفور. ففي حزيران/يونيه، ألحقت الفيضانات المفاجئة أضراراً بـ ٧٠٠٠ شخص في مخيم كلمة للنازحين في جنوب دارفور. وتضررت أو تدمرت مئات الملاجئ بالرغم من أنه لم يبلغ عن وقوع إصابات أو وفيات. وفي تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن الفيضانات ألحقت أضراراً بـ ٩٠٠ أسرة معيشية في مخيمي الحميدية وحصاحيصا للنازحين في وسط دارفور، وبـ ٢٨١ أسرة معيشية في شنتلي طوباية في شمال دارفور. ويجري توفير المساعدة الإنسانية لهذه المناطق.

٢٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً سرعة انتشار الإسهال المائي الحاد في شمال وشرق وجنوب دارفور. ووفقاً للحكومة، أبلغ عن ٤٢٤ إصابة بهذا المرض أسفرت عن ١٩ حالة وفاة في شمال دارفور في الفترة من ١٤ حزيران/يونيه إلى ٢١ تموز/يوليه، و ٥٠٤ إصابات أسفرت عن ٢٨ حالة وفاة في شرق دارفور في الفترة بين ٢٠ حزيران/يونيه و ٢١ تموز/يوليه و ٤٧٥ إصابة أسفرت عن ٦ حالات وفاة في جنوب دارفور في الفترة بين ٢٨ حزيران/يونيه و ٢١ تموز/يوليه، وكانت غالبية هؤلاء الأشخاص في مخيم كلمة للنازحين.

خامساً - البيئة التشغيلية

٢٨ - استمر تحسن البيئة التشغيلية العامة التي يعمل فيها أفراد العملية المختلطة والأفراد العاملين في المجال الإنساني، فقد تراجع عدد الحوادث الإجرامية وخفت القيود المفروضة على التنقل. غير أن حالات التأخير في إصدار التأشيرات، لا سيما للعاملين في مجال حقوق الإنسان، استمرت في عرقلة عمل العملية المختلطة، كذلك لم تُحل مسألة الحاويات المتراكمة في موانئ الدخول.

الهجمات والتهديدات بشن هجمات على العملية المختلطة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني

٢٩ - بلغ مجموع الحوادث الإجرامية التي تعرض لها أفراد العملية المختلطة ٤٠ حادثاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنةً بعددها الذي بلغ ١٤ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق و ٣٤ حادثاً في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، تعرض أحد الموظفين الوطنيين للسرقة في مكتب العملية المختلطة داخل مخيم الحميدية للنازحين في زالنجي، بوسط دارفور. وفي ٢١ حزيران/يونيه، حاولت مجموعة من الرجال المجهولي الهوية سلب ثلاثة موظفين وطنيين في العملية المختلطة قرب مجمع العملية في الفاشر، بشمال دارفور. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أوقف ثلاثة رجال مسلحين مجهولي الهوية مركبة محلية يستقلها ثلاثة موظفين وطنيين، بالقرب من مجمع العملية في الفاشر، وسرقوا ممتلكاتهم الشخصية ومركبتهم. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، سرق مسلحون مجهولو الهوية سيارة تابعة لشركة متعاقدة مع العملية المختلطة، وهي شركة الخليج للتموين للتجارة العامة والمقاولات، في الفاشر وسرقوا ممتلكات السائق. وفي ٥ تموز/يوليه، في حادثين منفصلين، سرق مسلحون مجهولو الهوية ممتلكات فردين من أفراد شرطة العملية المختلطة في الفاشر. وفي ٦ آب/أغسطس، سرق رجلان مسلحان مركبة خاصة من موظفة وطنية ونهبوا منها ممتلكات ثمينة قرب المخيم الكبير في الفاشر. وقد أبلغت السلطات السودانية بكل هذه الحوادث، ولكن لم يُلق القبض على أي من الجناة.

٣٠ - وواجه الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية العديد من الحوادث الإجرامية. ففي ١٢ حزيران/يونيه، سرق جناة مجهولو الهوية مركبة تملكها منظمة غير حكومية دولية في نيالا، جنوب دارفور. وفي ١ تموز/يوليه، اقتحم جناة مجهولو الهوية دار ضيافة يشغلها موظف وطني تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الضعين، شرق دارفور، وسلبوا ممتلكاته الشخصية.

احتجاز الموظفين

٣١ - ما زال الموظف الوطني، الذي ألقى عليه القبض جهاز الأمن والمخابرات الوطني في نيالا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بتهمة التجسس التي يزعم أنه ارتكبها، محتجزاً لدى الحكومة في الخرطوم من دون محاكمة. ولا يزال قيد الاحتجاز موظف وطني آخر اعتقله جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الضعين، شرق دارفور، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٧، بسبب مزاعم بأنه قدم رشوة إلى مسؤولين حكوميين محليين وارتكب جرائم ضد الدولة. ولم تقدم الحكومة بعد أي أدلة في أي من القضيتين.

القيود المفروضة على الوصول

٣٢ - لم يقع سوى حادثين أمنيين متعلقين بمنع الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٧ حزيران/يونيه، منع أفراد من جهاز الأمن والمخابرات الوطني دورية تابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى مخيم نيجيا للنازحين في شعيرية، شرق دارفور، فقد ادعوا أن النازحين يجري تدريبهم من دون إبلاغ الحكومة، وهددوا بمهاجمة دوريات العملية المختلطة في المنطقة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، منع جهاز الأمن دورية تابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى خزان جديد، في شمال شرق شعيرية، بسبب مزاعم بتفشي الإسهال المائي الحاد. وفي ١٩ تموز/يوليه، أطلق أفراد تابعون للقوات المسلحة السودانية النار على دورية تابعة للعملية المختلطة في نقطة تفتيش بالقرب من قرية كدنجير، في جنوب دارفور. ولم يبلغ عن وقوع إصابات، وادعت الحكومة أنها اعتبرت خطأ أن الدورية كانت جماعة مسلحة.

٣٣ - ولم تواجه العملية المختلطة أي قيود على الحركة الجوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن كانت هناك عقبات بيروقراطية متفرقة اعترضت الحركة الجوية، بما في ذلك التأخر في الموافقة على جداول الرحلات الجوية، وحظر الرحلات الجوية بين مواقع الأفرقة في قطاعات مختلفة، وفرض قيود على ساعات العمليات الجوية.

٣٤ - واستمرت بيئة العمل الإنساني في التحسن مقارنة بالسنة السابقة، حيث أبلغ الشركاء بأن الموافقة على التحركات داخل دارفور أصبحت أسرع مع انخفاض عدد حالات منع الوصول. وتوصلت أيضاً مفوضية العون الإنساني والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى اتفاق بشأن عملية استقدام الموظفين الوطنيين، لكن لا يزال يتعين رصد التنفيذ. بيد أن الامتثال الشامل للتوجيهات المنقحة للعمل الإنساني التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بقي غير متسق في مختلف ولايات دارفور، ومن الأمثلة على ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى عين سيرو في شمال دارفور. وأرجى إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات إلى دريات، جنوب دارفور، بسبب انعدام الأمن وأرجى إيفاد البعثة الإنسانية إلى روكرو، وسط دارفور، عدة مرات إلى أن تمّ ذلك أخيراً بين ٥ و ٩ تموز/يوليه. وفي ١٠ آب/أغسطس، سرق مسلحان مجهولا الهوية مركبة تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان قرب مكتبها في نيالا.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٣٥ - منحت الحكومة ٧٤٢ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ٤٤٥ تأشيرة لأفراد عسكريين وأفراد شرطة و ١٢٣ لزوار رسميين و ١٣٠ تأشيرة لمتعاقدين و ٤٤ تأشيرة لموظفين دوليين ومعاليمهم. وبقي ما مجموعه ١٣٩ طلب تأشيرة معلقاً على مدى فترة تجاوزت الفترة العادية، وهي ١٥ يوماً، وبعضها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتشمل هذه الحالات ٨ طلبات تأشيرة لأفراد شرطة، و ٢٧ طلباً لمتعاقدين، و ٣٢ طلباً لزوار رسميين، و ٢٢ لأفراد عسكريين، و ٤٠ لموظفين مدنيين، و ١٠ لمتطوعين في الأمم المتحدة.. ولم تمنح سوى تأشيرة واحدة لقسم حقوق الإنسان في العملية المختلطة، ولم يبت بعد في ٢١ طلباً إضافياً للحصول على تأشيرات. ولا يزال معدل الشغور الحالي في قسم حقوق الإنسان ٤٦ في المائة، بينما يبلغ معدل الشغور العام للموظفين المدنيين الدوليين ١٦ في المائة، وتعزى نسبة ٥,٤ في المائة منه إلى طلبات التأشيرات المعلقة.

٣٦ - وأفرجت السلطات السودانية عن حاويات حصص الإعاشة تدريجياً لدى وصولها إلى بورتسودان. بيد أن التخليص الجمركي لـ ١١٤ شحنة من المعدات المملوكة للوحدات وللأمم المتحدة، بقي معلقاً، وبعضها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل هذه الشحنات ناقلة أفراد مدرعة، و ١٠ مركبات، ومعدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومولدات كهربائية، ومضخات مغمورة، وقطع غيار للمركبات. وأسفر تأخر هذه الشحنات عن تكاليف ناجمة عن التأخير وتكاليف أخرى تكبدتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نتيجة تفتيش المعدات وإصلاحها. وإضافة إلى ذلك، لم تمنح الحكومة شهادة إعفاء من الضرائب للبضائع المستوردة بحراً في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة بأن شهادة الإعفاء الضريبي قد استُعيض عنها بنظام جديد.

سادساً - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعملية المختلطة

حماية المدنيين

٣٧ - استكملت العملية المختلطة إطلاق استراتيجيتها المنقحة لحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة، وأوفدت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية ٣٧ بعثة إلى غرب دارفور و ٢١ بعثة إلى شمال دارفور و ٣ بعثات إلى وسط دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تصدت الأفرقة للتهديدات المباشرة التي تعرضت لها النساء والتي حددتها شبكات حماية النساء، بدعم من العملية المختلطة، عن طريق تسريع وتيرة تسيير الدوريات الأسبوعية التي تنفذها قوات الشرطة والجيش التابعة للعملية المختلطة خلال جمع الأعشاب والخطب.

٣٨ - وفي غرب دارفور، أثار النازحون والمزارعون شواغل متعلقة بالمضايقات والترهيب ومنع الوصول إلى المزارع؛ وأبلغت النساء عن حالات تحرّش ارتكبتها رعاة خلال جمع الحطب. ورداً على ذلك، تشاورت العملية المختلطة مع المجموعات النسائية من جميع مخيمات النازحين في الجنيّة، وجمعت تفاصيل محددة متعلقة بالمواقع المعرضة للحوادث، والتوقيّات والأيام المتعلقة بتلك الحوادث، وقامت بتكييف خطط دوريات القوات العسكرية وقوات الشرطة بهدف كفالة إبراز وجود الشرطة. وفي وسط دارفور، سيّرت أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة دورية للتحقق اتجهت إلى طور من أجل التحقيق في مزاعم الاعتداء على النازحين في منطقة ويسا في ١٠ حزيران/يونيه. وعملت الأفرقة مع اللجنة الأمنية المحلية

التي عقدت بعد ذلك سلسلة اجتماعات مع المجتمعات المحلية العربية والنازحين، لتسوية الأوضاع. ومنذ ذلك الحين، نفذت العملية المختلطة زيارات متابعة إلى المنطقة مرتين في الأسبوع على الأقل. وفي شمال دارفور، زارت الأفرقة مخيم كورما للنازحين والقرى المحيطة به حيث أثّرت شواغل متعلقة بالمضايقات والترهيب خلال ممارسة الأنشطة الزراعية. ورداً على ذلك، وضعت العملية المختلطة خطة لتكثيف حماية المناطق الزراعية خلال موسم الحصاد في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وتضمنت الخطة مزيداً من الدعوة المشتركة والعمل مع الرعاة والمزارعين وغيرهم من النازحين بشأن قضايا الحماية الزراعية، وعقد اجتماعات أمنية منتظمة مع السلطات المحلية واللجان المعنية بحماية المحاصيل من أجل تعزيز توعية المجتمعات المحلية، وتكثيف عدد الدوريات في المزارع وإطالة مدتها بالتشاور مع المزارعين النازحين. وفي جنوب دارفور، أعرب النازحون والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في منطقتي منواشي وخور أبشي أيضاً عن شواغل أمنية مشابهاة مع انطلاق موسم الحصاد. وتعاونت العملية المختلطة مع الوكالات الإنسانية في تنشيط وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية في محلة شطاية لدعم الأسر المعيشية العائدة التي بلغ عددها ٢٥٦ أسرة. وبناء على طلب من العملية المختلطة، أوفدت قوات الأمن السودانية إلى المنطقة، وأدت دور الوساطة لنزع فتيل التوتر.

٣٩ - وإجمالاً، فقد سيّرت القوات العسكرية التابعة للعملية المختلطة ١٧ ١٩٠ دورية، منها ٨ ٨٨٩ دورية هدفت إلى حماية المدنيين. وتألّف هذا العدد من ٦ ٢٩١ دورية قصيرة المدى و ٣٩١ دورية بعيدة المدى و ٢ ٢٠٧ دوريات مسائية. وفي المجموع، قامت العملية المختلطة بـ ٤ ١٦٢ زيارة إلى القرى و ٢ ١١٣ زيارة إلى مخيمات النازحين. وفي سياق منفصل، سيّرت شرطة العملية المختلطة ٥ ٠٠٥ دوريات دعماً لتوفير الحماية المادية للمدنيين، بما في ذلك ٢ ٣٦٧ دورية لبناء الثقة في مخيمات النازحين و ٢ ٦٣٨ دورية لتلبية الاحتياجات الأمنية للنازحين، لا سيما النساء والأطفال الذين يمارسون أنشطة لكسب العيش خارج المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، سيّرت شرطة العملية المختلطة ٥٣٧ دورية مشتركة مع متطوعي الشرطة الشعبية. وساعدت هذه الدوريات على رصد الأمن وتوفير بيئة آمنة ووقائية في مخيمات النازحين.

٤٠ - وبالتنسيق مع الوكالات الإنسانية، وفرت العملية المختلطة الحراسة لـ ٣٦٥ رحلة ذهاباً وإياباً لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المدني والشركاء في المجال الإنساني، لدعم إيصال المساعدة الإنسانية، ورصد التقييم الإنساني وبعثات التحقق، وتخزين مواد المساعدة الإنسانية في مواقع الأفرقة قبل حلول موسم الأمطار. وشملت هذه الحراسة بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات الإنسانية، وبعثة تسجيل أوفدتها المنظمة الدولية للهجرة، إلى روكرو وقولو في جبل مرة، و ١١ قافلة لوجستية أوفدها برنامج الأغذية العالمي مؤلفة من ٨٧ شاحنة تحمل ١ ٩٤٧ طناً من الأغذية و ٤٦ طناً من المواد غير الغذائية، لا سيما في شمال دارفور. وواصلت العملية المختلطة أيضاً توفير الأمن لمخازن برنامج الأغذية العالمي في مواقع مختلفة منها الفاشر وسرتوني في شمال دارفور. وعلاوة على ذلك، واصلت العملية المختلطة تقديم الحراسة يومياً إلى الشركاء في المجال الإنساني الذين يوفر المياح والنظافة والصرف الصحي لكي ينقلوا المياه من كوبي إلى مركز التجمع في سرتوني. وفي السياق نفسه، وفرت العملية المختلطة الحراسة المسلحة مرتين في الأسبوع لنقل الإمدادات الإنسانية بين سرتوني وكبكائية في شمال دارفور حيث لا يزال الطريق مسدوداً أمام الشاحنات التجارية منذ أيار/مايو ٢٠١٦.

٤١ - وواصلت العملية المختلطة إشراك السلطات في التزاماتها باحترام حقوق المدنيين وحمايتهم ومكافحة الإفلات من العقاب. وبالشراكة مع الحكومة، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، حصل ٣٠ مديراً للسجون، بمن فيهم ضابطان، على تدريب في مجال حقوق الإنسان والجوانب المهنية لإدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، حصل ٢٠ مدعياً عاماً ومحققاً في الشرطة في زالنجي، وسط دارفور، على تدريب في مجال المعايير الدولية للمحاكمة العادلة والتحقيقات.

٤٢ - وواصلت العملية المختلطة الدعوة لإيفاد مدعين عامين متنقلين إلى المناطق التي لا تغطي بخدمات كافية، الأمر الذي أرجئ بسبب قيود مالية. وشددت العملية المختلطة أيضاً على الحاجة إلى تعزيز مكتب المدعي العام للجرائم التي وقعت في دارفور الذي كُلف بالتحقيق في جميع حالات الاغتصاب في دارفور ومحاكمة مرتكبيها، وذلك بموجب توجيهات وزارية صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٦. ولكن لا تزال المحاكم العادية تنظر في هذه القضايا، كما تبين من محاكمة ذكر راشد متهم باغتصاب فتاة عمرها سنتين في محكمة الأحداث في غرب دارفور في ٣ و ١٠ تموز/يوليه.

٤٣ - وفيما يتعلق بالشؤون الجنسانية، زارت العملية المختلطة مخيمات النازحين في الحميدية، وسط دارفور، وكاس، وإيرلي والفانية، جنوب دارفور، في ٥ و ٦ تموز/يوليه على التوالي، ورصدت المسائل المتصلة بحماية المرأة. وفي ١٤ حزيران/يونيه، اختتمت العملية المختلطة في زالنجي حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن العنف الجنسي والجنساني ومنعه والتصدي له حضرها ١٨ امرأة من أفراد الشرطة السودانية. وفي اجتماع مع المدعي العام الخاص للجرائم دارفور في نيالا، جنوب دارفور، عقد في ١٩ حزيران/يونيه، اعترف المدعي العام بالتحديات الناجمة عن عدم الإبلاغ عن الحالات المتعلقة بالضحايا من الإناث، بسبب الخوف من الوصم والأعمال الانتقامية، وشدد على الحاجة إلى التعاون في التصدي لها.

٤٤ - وفي إطار جهود رامية إلى تعزيز الوعي المحلي والإمساك بزمام المسائل المتعلقة بحماية الأطفال، نظمت العملية المختلطة ستة أنشطة للتدريب والتوعية استفاد منها ١٥٥ فرداً من أفراد المجتمع المحلي (٦١ من الذكور و ٩٤ من الإناث). وفي أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها العملية المختلطة في ٩ تموز/يوليه، أفصحت القوات المسلحة السودانية عن معلومات تتعلق بالتحقيق في مزاعم تجنيد قوات الدعم السريع فتى في سن الرابعة عشرة في قرية جروف، في جنوب دارفور، وأكدت أنه تعذر العثور على اسم الطفل من بين المجندين حديثاً.

٤٥ - وقدمت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان، الدعم لإطلاق المرحلة الثانية من عملية إعادة الإدماج لما عدده ١٤٠٠ من أصل ٣٠٠٠ مقاتل سابق كانوا قد سُرحوا منذ عام ٢٠١٤ ولا تزال حالاتهم معلقة. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه، شارك ٤٢ مقاتلاً سابقاً مسرّحاً في برنامج إعادة الإدماج في زالنجي، وسط دارفور، وأطلقت عملية إعادة الإدماج في ١٤ حزيران/يونيه لما عدده ٣٠٠ مقاتل سابق مسرّح في نيالا، جنوب دارفور. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه، أطلقت عملية مماثلة في الفاشر شملت ٣٠٠ مقاتل سابق أيضاً. وشملت مجموعة إعادة الإدماج أدوات لبدء مشاريع أعمال صغيرة، ومعدات زراعية، إضافة إلى التزويد بالماشية و توفير التدريب المتعلق بتربية الحيوانات الداجنة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ٢٦ مشروعاً لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية في ١٢ محلية في أنحاء دارفور، يستفيد منها ٢٥٥ ٢ شاباً (١٤٢ من الذكور و ١١٣ من الإناث). وشملت المشاريع تطوير سبل كسب العيش، والتدريب على المهارات المهنية، وتطوير البنية

التحتية، ودعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون، بغية منع تجنيد المدنيين في جماعات مسلحة أو إجرامية. وأنجزت عدة مشاريع سريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تسليم المعدات في ٢١ حزيران/يونيه لمركز التواصل والتدريب في محطة الجنيينة الإذاعية، ومبيت للنساء ومطبخ في سجن أردمتا في ٦ تموز/يوليه في غرب دارفور.

٤٦ - وواصلت العملية المختلطة التصدي للتهديدات الناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات عن طريق نشر أفرقة الاستجابة في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على المناطق المتاخمة لمنطقة جبل مرة. وأجرت الأفرقة عمليات تقييم وتخلص من المتفجرات في ٦١ منطقة خطرة حيث دمرت ١٨٤٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وتمكن هذه العمليات الوصول الآمن لدوريات العملية المختلطة وتسليم المساعدات الإنسانية في المناطق التي يتعذر الوصول إليها بخلاف ذلك، وتحسن الوضع الأمني للجماعات المحلية المتضررة.

دعم عملية السلام الشاملة

٤٧ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، جيريميا كينغسلي مامابولو، دعم عملية السلام في دارفور. وفي ٩ حزيران/يونيه، اجتمع الممثل الخاص المشترك مع ميني ميناوي وجبريل ابراهيم، وهما قائدا حركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة، في باريس، في أعقاب الاشتباكات التي وقعت مع الحكومة في شمال وشرق دارفور في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وادعى كل من القائدين أن جماعته لم تنتهك وقف إطلاق النار من جانب واحد، وأن القوات الحكومية هي التي أشعلت الاشتباكات وأن وقف إطلاق النار المتفق عليه هو وحده ما يضمن وقفاً دائماً للأعمال العدائية. بيد أن الطرفين اتفقا على إصدار بيان لتأكيد التزامهما بالتوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع.

٤٨ - وفي اجتماع آخر في باريس، عقد في ١٠ حزيران/يونيه، أفاد عبد الواحد بأنه سيفي بالالتزام الذي تعهد به للممثل الخاص المشترك في أيار/مايو من خلال إصدار إعلان عام يوضح فيه موقف حركته بشأن التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ولم يصدر هذا الإعلان بعد.

٤٩ - وفي ٢ تموز/يوليه، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أطلع الممثل الخاص المشترك رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرئيس ثابو مبيكي، على موقف الحكومة والحركات المتعلقة باستئناف المحادثات. وناقشا، بناء على طلب حركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/جناح جبريل، إمكانية إقامة جولة أخرى من المحادثات مع الحكومة بشأن وقف الأعمال العدائية، رهناً بالالتزام الحقيقي بوقف القتال.

٥٠ - وتأييداً للحوار والتشاور الداخلي في دارفور، سّرت العملية المختلطة ما مجموعه ثلاث مشاورات على مستوى المحليات، في الجزء الجنوبي من نيالا، جنوب دارفور، في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، وفي الجزء الشمالي من نيالا وفي كرنوي، شمال دارفور، في ١ و ٢ آب/أغسطس. وناقش نحو ١٥٠ مشاركاً في كل دورة، يمثلون المجتمع المدني والأشخاص المشردين داخلياً والإدارات الأهلية والزعماء الدينيين والرّحل والمزارعين والنساء والشباب والأوساط الأكاديمية، مجموعة من المسائل منها الحوكمة والأمن والتنمية والعدالة والمصالحة والشواغل المتعلقة بالأراضي. وحتى آب/أغسطس، كانت قد أجريت ٦٧ من أصل ٦٨ عملية تشاور على مستوى المحليات.

التخفيف من العنف القبلي

٥١ - واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع السلطات السودانية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، دعم الوساطة في النزاعات القبلية في أنحاء دارفور. وعقدت ستة اجتماعات للتشجيع على التعايش السلمي ودعم تنفيذ اتفاقات السلام الموقعة بين مختلف الجماعات، بما فيها اتفاقات بين السلامات والمسيرية في وسط دارفور (في ٦ و ١٢ و ٢٨ حزيران/يونيه)، والمعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور (في ٢٦ حزيران/يونيه)، والقمر والرزيقات (في ١٨ حزيران/يونيه)، والفلاتة والمساليات (في ١٩ حزيران/يونيه) في جنوب دارفور.

٥٢ - وفي أعقاب الإخلال باتفاق المصالحة بين السلامات والمسيرية في ١٢ حزيران/يونيه، في وسط دارفور، تواصلت العملية المختلطة مع قادة قبيلة السلامات للعمل مع السلطات المحلية من أجل تعزيز سيادة القانون ومنع مزيد من الانتهاكات. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، شاركت العملية المختلطة في اجتماع في أبو كارينكا بين الإدارة الأهلية للمعاليا ووفد من الرزيقات من الضعين، شرق دارفور، هدف إلى تعزيز العلاقات بين الجماعتين. وفي غرب دارفور، في ١٩ حزيران/يونيه و ٨ تموز/يوليه، وزعت العملية المختلطة وقادة الإدارة الأهلية في مستيري وأم سبيقة الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر التعايش السلمي، الذي عقد في الجينية، في ١٥ أيار/مايو.

٥٣ - ولمنع النزاعات القبلية المتعلقة بالزراعة الموسمية، عقدت العملية المختلطة اجتماعين في شمال دارفور (في ١٤ و ٢٩ حزيران/يونيه)، وثلاثة اجتماعات في غرب دارفور (في ٥ و ٢٠ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه) واجتماعين في شرق دارفور (في ٤ و ٨ تموز/يوليه)، جمعت الإدارات الأهلية واللجان المعنية بالتعايش السلمي وبمحاية الزراعة والمزارعين والرعاة الرحل والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري. ونظمت العملية المختلطة أيضاً خمسة منتديات من أجل التعايش السلمي للمزارعين والرعاة في طويلة وكورما في شمال دارفور (٩ و ١١ تموز/يوليه) وأم سبيقة في غرب دارفور (١٢ تموز/يوليه)، والضعين في شرق دارفور (١٢ تموز/يوليه) والوحدة الإدارية في بلبل تمبسكو في جنوب دارفور (١٩ تموز/يوليه). وناقش المشاركون في هذه المنتديات مجموعة من تدابير التخفيف من العنف القبلي، مثل منتديات الحوار وحملات التوعية بالسلام الاجتماعي وترسيم طرق هجرة الماشية ومشاريع المجتمعات المحلية الرامية إلى تحسين سبل الحصول على المياه.

سابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

٥٤ - أحرزت البعثة تقدماً في تنفيذ إعادة تشكيل العملية المختلطة وفقاً للقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وتعاون مع الأمانة العامة، وضعت مفهوم بعثة جديد وخطة لإعادة التشكيل من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية للمرحلة الأولى من إعادة تشكيلها. وزار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السودان في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه، حيث تعاون مع المسؤولين الحكوميين وأفراد العملية المختلطة وشركاء آخرين من أجل المضي قدماً في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي. وتعاونت العملية المختلطة أيضاً مع الحكومة على مستوى الولايات لمناقشة تشكيلها وتركيزها الجديدين، بما في ذلك من خلال اجتماع مع أربعة من الولاة الخمسة في ٦ آب/أغسطس.

تخفيض القوات العسكرية وقوات الشرطة وأثر إعادة التشكيل على احتياجات الحماية وحقوق الإنسان

٥٥ - بدأت العملية المختلطة المرحلة الأولى من إعادة تشكيلها التي شملت إغلاق ١١ موقعا للأفرقة وخفض قوام الأفراد العسكريين من ٨٤٥ ١٥ فردا إلى ٣٩٥ ١١ فردا وقوام أفراد الشرطة من ٤٠٣ ٣ أفراد إلى ٨٨٨ ٢ فردا. ومن المتوقع أن يتم إغلاق ستة مواقع للأفرقة بحلول نهاية آب/أغسطس. وقد انسحبت القوات من فورو برنقا وهبيلا في غرب دارفور، باستثناء فرق متأخرة تقوم بعملية تخلص معادتها المملوكة للوحدات. وقد اكتمل رحيل كتيبة من الجنينة في ٢٢ تموز/يوليه، وسيعقب ذلك إعادة معادتها المملوكة للوحدات إلى الوطن. وقد صدر أمر بإعادة نشر القوات إلى مهاجيرية وشعيرية في شرق دارفور، ومليط والمالحة والطينة وأم كدادة في شمال دارفور.

٥٦ - وقد أعيد نشر أفراد شرطة منتدبين من ١٠ مواقع من أصل ١١ موقعا من مواقع الفرق التي تم إغلاقها، بما في ذلك فورو برنقا وهبيلا في غرب دارفور، ومهاجيرية في شرق دارفور، والطينة، والفاشر-٢ (أبو شوكة)، والمالحة، ومليط وأم كدادة في شمال دارفور، وتلس وعد الفرسان في جنوب دارفور. وستبدأ عملية إغلاق موقع الفريق المتبقي، زمزم في الفاشر في شمال دارفور، بحلول أيلول/سبتمبر. وقد نُقلت وحدة شرطة مشكلة من الضعيفين إلى شعيرية في ١٤ آب/أغسطس لتتسلم مهام الأمن في المخيمات من القوات المغادرة.

فرقة عمل جبل مرة

٥٧ - عقب اتخاذ القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، قدمت العملية المختلطة طلبا رسميا إلى الحكومة في ٢ تموز/يوليه تلتزم تعاونا في إعادة تشكيل العملية المختلطة، بما في ذلك إنشاء موقع فريق جديد في قولو، وسط دارفور. وفي الوقت نفسه، وضعت العملية المختلطة خططاً لنشر فرقة عمل جبل مرة، بما في ذلك ترتيبات مقرها، بمجرد أن يتم منح الأرض من أجل موقع الفريق. وتجري أيضا صياغة استراتيجية الحماية لمنطقة جبل مرة، ضمانا للتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني، وتصميم الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة استجابة للاحتياجات المحددة للمنطقة. وحتى ١٥ آب/أغسطس، لم تقدم الحكومة ردا بعد. وستواصل الأمانة العامة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، إشراك السلطات وإقناعها بضرورة التعجيل بتنفيذ إنشاء موقع الفريق في قولو. وسيجري تزويد مجلس الأمن بانتظام بمعلومات مستكملة بشأن التطورات المتعلقة بهذه المسألة.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

٥٨ - استنادا إلى عملية التقييم الذاتي التي قامت بها العملية المختلطة لتحديد احتياجاتها ومقترحاتها بشأن الموظفين، وإلى جانب المشاورات والاستعراضات على مستوى المقر، انتقل فريق من إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني إلى العملية المختلطة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس لوضع اللمسات الأخيرة على استنتاجات وتوصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين. وسينعكس تخفيض عدد الموظفين المدنيين، بما يتناسب مع الحد الأقصى الجديد لقوات العملية المختلطة وتشكيلها، في تقديم الميزانية المنقحة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بحلول ٨ أيلول/سبتمبر.

استراتيجية التمويل المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور

٥٩ - استناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته العملية المختلطة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الذي أنجز في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، والاستراتيجية الإنسانية المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ التي وضعت في صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٧، تعمل العملية المختلطة مع فريق الأمم المتحدة القطري على وضع إطار استراتيجي متكامل جديد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ من أجل تحديد أولويات مشتركة وجهود تكميلية بغية توطيد السلام في دارفور في سياق خفض التدرجي للعملية المختلطة. وسيمثل الإطار الجديد، مسترشداً بالمشاورات على المستوى الميداني، استراتيجية الأمم المتحدة لاستدامة السلام في دارفور، مع التركيز بشكل خاص على سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحلول الدائمة للنزوح، وبناء السلام من أجل أمن المجتمعات المحلية.

٦٠ - وقد شكل نقص الموارد المتاحة لفريق الأمم المتحدة القطري بغية دعم توطيد السلام في المجالات ذات الصلة عقبة مهمة. ولا يزال عدد من المهام التي أوقفتها العملية المختلطة، عقب عملية الترشيح التي اضطلعت بها في عام ٢٠١٤، معلقاً، كما هو الحال بالنسبة للمهام المتعلقة بالشؤون الجنسانية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبعد إنهاء الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يُتوقع أن يتم بحلول نهاية آب/أغسطس، ستضع العملية المختلطة والفريق القطري استراتيجية تمويل مشتركة من أجل تعبئة الموارد لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. وستوضح استراتيجية التمويل، في جملة أمور، الطرق التي يمكن بها تعزيز المسؤولية الوطنية عن عملية ومبادرات الانتقال، وتحديد الأولويات الجغرافية والزمنية وتسلسل المهام الرئيسية، والاتصال والتوعية الاستراتيجيين، علاوة على توسيع الحوار بشأن استخدام التمويل البرنامجي في ميزانيات حفظ السلام ونقل الموظفين والصناديق والأصول الأخرى إلى الشركاء في الفريق القطري لضمان وضع ما يكفي من القدرات لسد الثغرات التي يحتمل ظهورها مع تقدم خفض العملية المختلطة.

ثامنا - الجوانب المالية

٦١ - أذنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام، في قرارها ٣١٠/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالدخول في الالتزامات المتعلقة بالعملية بمبلغ لا يتجاوز ٤٨٦,٠ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٤٦١,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٧٢١,٩ ملايين دولار.

٦٣ - وجرى سداد تكاليف القوات وأفراد الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بينما جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات

٦٤ - لقد مضت عشر سنوات منذ أن شرعت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، في التخطيط لنشر بعثة متعددة الأبعاد لحفظ السلام إلى دارفور. وكان من الصعب إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بسبب التضاريس ونظرا للظروف المحلية القائمة على أرض الواقع، في حين أن العملية السياسية لحل النزاع عن طريق الحوار الشامل كانت متأخرة. واليوم، ومع بدء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المرحلة الأولى من خفضها التدريجي، فإن بعضا من نفس القضايا والظروف التي سببت النزاع وصعبت تفعيل العملية المختلطة تظل قائمة، في حين تطورت جوانب أخرى من النزاع. وقد أضعفت الجماعات المتمردة في معظمها بدرجة كبيرة، غير أن المناوشات قد عادت إلى الظهور واستمرت في أيار/مايو وحزيران/يونيه. ولا تزال الدوافع الأساسية للنزاع، بما في ذلك التنافس العنيف على الأراضي والمياه والموارد الشحيحة الأخرى، تحدد حياة سكان دارفور، في حين تزيد عواقبها - وعلى الأخص نزوح السكان الواسع النطاق والطويل الأمد - من تعقيد الأمن المحلي وإدارة الموارد. وقد أدى حشد وتسليح الميليشيات في إطار استراتيجية مكافحة التمرد التي اعتمدتها الحكومة إلى تفاقم التوترات القبلية، إلى حد تقويض سلطة الحكومات المحلية وقدرتها على فرض القانون والنظام والحفاظ عليهما. فالمدنيون، بمن فيهم النازحون والنساء والأطفال، ضعفاء بشكل خاص في هذا السياق، وغير قادرين على كسب عيشهم أو العودة إلى ديارهم دون خشية التخويف والاضطهاد والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف، والموت، ولا سيما على أيدي الميليشيات المسلحة.

٦٥ - وتشكل المساءلة من حيث صلتها بالميليشيات المسلحة وإصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع، مسألة معقدة وحاسمة بالنسبة لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور. وإنني أشجع الحكومة على منح الأولوية لاستكشاف التدابير الرامية إلى إحراز تقدم في نزع سلاح الميليشيات وإصلاح قطاع الأمن، تماشيا مع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ولا يقل عن ذلك أهمية اتخاذ مفاوضات وصندوق وثيقة الدوحة المتبقية الخطوات التالية بما يكفي من الموارد والدعم السياسي من قبل حكومة الوفاق الوطني، حتى تستطيع إنجاز العمل الكبير المتبقي.

٦٦ - ولا يزال احتمال إجراء مفاوضات موضوعية بين الحكومة والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعيد المنال. وتحفظ الحكومة بموقفها القاضي بالتفاوض على أساس وثيقة الدوحة، في حين لا يبدو أن أيًا من الحركات غير الموقعة ملتزمة باستئناف المحادثات على أساس هذه الشروط. وبينما تستمر المشاورات الأولية خارج السودان، يبقى المعنيون قابعين في مخيمات النازحين. وتقع مسؤولية تسوية الخلافات في وجهات النظر بشأن أحكام وثيقة الدوحة على عاتق من يقودون الحكومة والحركات غير الموقعة، بالنظر إلى أنها لا تزال مهمة في معالجة مظالم سكان دارفور. وإنني أحث الحكومة والحركات المسلحة على الوفاء بإعلاناتها الأحادية الجانب بشأن وقف الأعمال العدائية والانتقال إلى الخطوات التالية في عملية السلام، التي ييسرها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى السودان وجنوب السودان، والممثل الخاص المشترك المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة.

٦٧ - وفي حين يستمر إصلاح الإدارة وفقا للوثيقة الختامية للحوار الوطني، لا بد من مواصلة الجهود لكفالة شمولية وشفافية العملية. ومن الضروري أيضا أن تدعم الهياكل الحكومية الجديدة، على مستوى كل من حكومة الوفاق الوطني ولايات دارفور، تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة. وسوف

تواصل العملية المختلطة إشراك السلطات السودانية في هذا الصدد. وبالمثل، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في المناطق التي تنسحب منها العملية المختلطة، بطريقة تضمن حماية المدنيين، وعودة أمنة وطوعية للنازحين، وبناء سلام شامل ومستدام من جانب الحكومة.

٦٨ - وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة والبلدان المانحة والشركاء الآخرين إلى تخصيص موارد كافية لأنشطة بناء السلام في دارفور. وسيقود الفريق القطري للأمم المتحدة الجهود المتعلقة بحماية النساء والفتيات والأطفال في سياق سيادة القانون، والحلول الدائمة، وجهود تحقيق الاستقرار المجتمعي المبينة في الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد. ومن شأن تعبئة الموارد للفريق القطري من أجل دعم هذه المواضيع الشاملة أن تعزز الجهود الجماعية للأمم المتحدة في دارفور. غير أنه من واجب السلطات السودانية أن توفر الخدمات الأساسية وتعزز فرص كسب العيش في دارفور من مصادر ميزانيتها الوطنية والمحلية. ويعني الخفض التدريجي للعملية المختلطة في غياب آليات مناسبة لمعالجة هذه المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام المستدام أن أسباب النزاع ونتائجه لم تعالج بعد، وهو ما يهدد بعودة النزاع.

٦٩ - وبينما نبذل قصارى جهدنا للمضي قدما بخفض العملية المختلطة، فلا غنى لنا عن تعاون حكومة السودان من أجل تنفيذ تلك العملية في الوقت المناسب. ولا يقتصر ذلك على الضمانات اللوجستية والأمنية لإغلاق مواقع الأفرقة وإعادة أفراد العملية المختلطة إلى أوطانهم ونقلهم فحسب، بل يشمل أيضا تأسيس موقع فريق جديد في قولو من أجل إنشاء فرقة عمل جبل مرة، وهي عنصر بالغ الأهمية في الاستراتيجية الجديدة للعملية المختلطة. وأحث الحكومة على الموافقة على توفير الأرض لإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة جديدة في قولو ومنح الموافقة على نشر فرقة العمل على وجه السرعة. كما أدعو الحكومة إلى التعجيل بعملية معالجة القيود التشغيلية المتبقية، بما في ذلك إصدار التأشيرات المعلقة، والإفراج عن الحاويات المتبقية عن طريق تيسير التخليص الجمركي، ومنح العملية المختلطة شهادة الإعفاء الضريبي على السلع المستوردة عن طريق البحر وفقا لاتفاق مركز القوات. وهذا أمر بالغ الإلحاح، نظرا إلى أن حجم العملية المختلطة سيتقلص بشكل ملحوظ خلال الأشهر المقبلة. وأتوقع أن تفي الحكومة بجميع الالتزامات في هذا الصدد، وأن تحافظ على الروح الإيجابية التي اتسمت بها عملية استعراض العملية المختلطة، وأن تلبّي جميع احتياجات الحماية الملحة للسكان المدنيين المتضررين.

٧٠ - وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه كينغسلي مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون جهودهم الدؤوبة لتحسين حياة سكان دارفور. وأثني أيضا على نيكولاس هايسوم، مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وعلى الرئيسين السابقين ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على جهودهم الرامية إلى تسوية النزاعات في السودان.

